

## تمهيد:

يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالعمل على مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك انطلاقاً من دوره الاستشاري ورؤيته المتمثلة في تشكيل إطار وطني للحوار وبناء التوافقات بين الشركاء الاجتماعيين، وذلك من خلال إشراك ممثلي وممثلات الهيئات العامة والخاصة والخبرات المهنية بمناقشة التشريعات والسياسات ذات الأولوية ومراجعتها من خلال إصدار التقارير والدراسات وأوراق العمل الناتجة عن الحوار والبحث ودراسة الواقع المعاش؛ والتي تُقدّم إلى صناع القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء ذلك، أملاً أن يساعد ذلك السلطة التنفيذية والسلطتين التشريعية والقضائية على اتخاذ قرارات وسياسات مبنية على البحث والمعرفة؛ وفي الوقت نفسه تراعي وجهة نظر الشركاء المتوافق عليها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة.

ومن بين القضايا ذات الأولوية التي يسعى المجلس جادا للعمل عليها منذ نشأته وتأسيسه؛ قضايا المرأة والنوع الاجتماعي وكيفية ربطها بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)؛ في هذا الوقت الحرج الذي يعاني منه وطننا من تبعات جائحة كورونا والمستمرة للعام الثاني على التوالي إضافة إلى التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، والتي فاقمت من قضايا الفقر والبطالة والصحة، إذ أدّت دورا كبيرا في تغيير سلم الكثير من الأولويات.

يأتي إنجاز تقرير "المساواة بين الجنسين (النوع الاجتماعي) في الأردن 2022" وإطلاقه؛ كثمره للتعاون والشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكلنا أمل أن يكون رافداً للجهود المبذولة من الجهات المختلفة لدعم صناع القرار من خلال التوصيات التي خرج بها التقرير وأن يكون مرجعاً للباحثين في مجال دراسات المرأة، من خلال تقديمه تحليلاً معمقاً على المستوى الوطني، يتضمن مقارنات كمية ونوعية حول الفروقات بين الرجال والنساء، ضمن البيئة الاقتصادية والاجتماعية الأردنية لتعزيز مساهمة المرأة الأردنية في مختلف المجالات والأصعدة، إضافة إلى أهمية اتخاذ سلسلة من الإجراءات المباشرة لتذليل العقبات المجتمعية والعملية التي تواجهها في كافة الظروف على اختلافها.

إضافة إلى الدراسة والتحليل لفئات خاصة من النساء، اللاتي قد يكنّ عرضة للتمييز بسبب انتمائهن لهذه الفئات، وهن:- المرأة والفتاة من ذوات الإعاقة، والمرأة والفتاة اللاجئة، والطفلة الأثنى.

وهنا لا بد من الإشادة بالجهود التي تبذلها الحكومة والقيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والتي تعكس مدى الالتزام الوطني تجاه العمل نحو برنامج وطني شامل من أجل النهوض بالمرأة الأردنية ومراعاة حاجاتها ومتطلباتها ومنحها حقوقها المستحقة.

ولا بدّ من الإشارة إلى الدعم الكبير والمستمر الذي تحظى به المرأة من جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه والذي انعكس على مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في التعديلات الدستورية والتي عززت حقوق المرأة ضمن المساواة بالحقوق والواجبات والتزام الدولة في العمل على تمكينها وحمايتها من التمييز. وكذلك تعزيز دور المرأة ومكانتها في القوانين الناظمة للحياة السياسية وخاصة قانوني الأحزاب والانتخاب اللذين أصبحا في نهاية المراحل الدستورية لإقرارهما.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّه مع الإنجازات الكبيرة التي حققتها المرأة في مجال التشريع والتعليم والصحة، إلا أنّ مشاركة المرأة الاقتصادية ما زالت تشكل التحدي الأكبر، وبمعدل مشاركة اقتصادية تُعدّ الأدنى عالمياً وعربياً وبمعدل بطالة مرتفع جداً. وكذلك ما زالت تعاني من أصناف عديدة من العنف والتمييز المجتمعي مما يدل على أنّ ثمة المزيد من العمل الجاد المطلوب من كافة الجهات المعنية لدفع مسيرة تقدّم المرأة إلى الأمام لتأخذ دورها ومكانتها بعدّها شريكاً أساسياً وفاعلاً في عملية التنمية الشاملة بالأردن.

نرجو أن يكون هذا العمل قد قدّم إضافة لفهم واقع المرأة وقدّم التوصيات التي تساعد في نهوضها وتقدّمها، وقدّم إضافة للجهود المبذولة من خلال المؤسسات العاملة في هذا المجال.

وأخيراً؛ أتوجّه بالشكر والتقدير والثناء لكل القائمين على هذا التقرير الذي ما كان ليظهر إلى حيز الوجود دون تضافر الجهود وتعاونها من قبل الوزارات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛ واللجنة التوجيهية من مختلف الجهات، والباحثات والباحثين المشاركات والمشاركين في إعداد التقرير؛ وأخص بالذكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعمها الموصول للمجلس والمساهمة في دعم هذا التقرير.

**رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**الأستاذ الدكتور موسى شتيوي**